

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2021)

محمد جمعة الطويل

قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزيتونة

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000 إلى 2021. تم تطوير نموذج قياسي لفهم العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي، حيث استخدمت منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف، حيث يؤدي زيادة الانفتاح إلى انخفاض سعر الصرف، مما يتماشى مع النظريات الاقتصادية التي تشير إلى أن الانفتاح يعزز التنافسية ويؤثر إيجاباً على قيمة العملة. كما تم تحديد وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمار الأجنبي إلى انخفاض سعر الصرف، مما يعكس تأثير الاستثمارات الخارجية على الاقتصاد المحلي. وبالتالي، فإن تعزيز الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري يمكن أن يساهم في تحسين القوة الشرائية للعملة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، سعر الصرف الحقيقي، التكامل المشترك.

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً، مما يجعله عرضة لتحديات كبيرة في التنافسية على المستوى العالمي. يعاني هذا الاقتصاد من ضعف التنوع، حيث تهيمن المحروقات على هيكل الصادرات، مما يحد من قدرته على المنافسة. ومع ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية الثالثة، شهدت ليبيا زيادة في الاحتياطات الأجنبية والدخل الوطني، مما أدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي لم يستطع الإنتاج المحلي تلبيته.

ترافق هذا النمو مع زيادة في الواردات، مما ساهم في ارتفاع درجة الانفتاح التجاري. ومع تسارع العولمة والتطور التكنولوجي، أصبحت القدرة التنافسية الخارجية للدول أكثر أهمية. يُعتبر سعر

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

الصرف الحقيقي من أبرز المؤشرات التي تعكس هذه القدرة، حيث يقيس التغير في مستويات الأسعار النسبية بين الدول.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية الاقتصاد الليبي من خلال دراسة تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف الفعلي الحقيقي. تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي يتعلق بمدى تأثير درجة الانفتاح التجاري على تنافسية الاقتصاد الليبي، مما يعكس أهمية هذا الموضوع في سياق التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل سعر الصرف الحقيقي كأداة لقياس تنافسية الاقتصاد، خاصة في ظل العولمة التي زادت من حدة المنافسة الدولية. هذا الموضوع يعد حيوياً لفهم كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات المحلية، مما يستدعي دراسة دقيقة للمتغيرات المؤثرة.

بالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي الذي شهد إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية. هذه الإصلاحات تأتي في وقت يتزايد فيه الطلب على فهم كيفية تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي، مما يجعل الدراسة ذات قيمة كبيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الاقتصاد المحلي الليبي خلال الفترة من 2000 إلى 2021. هذه الفترة شهدت تحولات كبيرة في الاقتصاد الليبي، حيث انتقل نحو اقتصاد السوق وزاد من احتياطياته الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

تسعى الدراسة إلى قياس العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي، من خلال تطوير نموذج قياسي يعكس هذه العلاقة على المدى الطويل. هذا النموذج سيمكن من فهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على سعر الصرف الحقيقي.

فرضيات الدراسة:

تتناول فرضيات الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي. تشير الفرضية الأولى إلى وجود تأثير ملحوظ للانفتاح التجاري على سعر الصرف، مما يعني أن التغيرات في مستوى التجارة الدولية قد تؤثر بشكل مباشر على قيمة العملة.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

تعتبر هذه العلاقة مهمة لفهم كيفية تأثير السياسات التجارية على الاقتصاد المحلي. إذا ثبتت صحة الفرضية، فإن ذلك قد يشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير اقتصادية معينة لتعزيز الاستقرار النقدي.

بالتالي، فإن الدراسة تسعى إلى تحليل البيانات والإحصائيات لتأكيد أو نفي هذه الفرضية، مما يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي

مفهوم الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو عملية تفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات العالمية، حيث يتضمن تدفق السلع والخدمات بشكل حر. يساهم هذا الانفتاح في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إزالة القيود التجارية، مما يؤدي إلى تحسين الروابط الاقتصادية على مستوى الكلي. وقد تم إجراء العديد من الدراسات النظرية والتجريبية لفهم تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

1- تعريف الانفتاح التجاري

تعددت تعريفات الانفتاح التجاري وفقاً للتوجهات الاقتصادية المختلفة. فقد عُرف بأنه تقليل القيود على الاستيراد وتحويل الاقتصاد من مغلق إلى مفتوح، مع التركيز على تقليل التدخل الحكومي (McKinnon, 1993, p 93)

(. كما يشمل الانفتاح التجاري تخفيض التعريفات الجمركية وتحويل القيود الكمية إلى تعريفات، مما يعكس أهمية التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي (Hossain, 2010, pp 91-92)). من الناحية العملية، يُعتبر الانفتاح التجاري إجراءً ضرورياً لتفادي اختلالات الأسعار المحلية. يتطلب ذلك إصلاح السياسات التجارية والاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار. وبالتالي، يشمل الانفتاح التجاري مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية، سواء كانت سعرية أو غير سعرية، مما يعزز من فعالية السياسات التجارية والاقتصادية (Judith, 1994, p 3).

قياس الانفتاح التجاري

يعد موضوعاً مهماً في الاقتصاد الدولي، حيث تم تطوير عدة مقاييس لتقييمه. تنقسم هذه المقاييس إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى تركز على حجم التجارة الخارجية، بينما الثانية تركز على القيود التجارية. من بين هذه المقاييس، يعتبر مقياس درجة الانفتاح من أكثر المقاييس استخداماً، حيث

يتم حسابه من خلال جمع الصادرات والواردات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي (Boris, Stern, 2003, p. 123).

$$TO = (X + M/GDP)$$

تُستخدم أيضًا نسب الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل منفصل لقياس الانفتاح التجاري. وقد أشار الباحث إدواردز في عام 1993 إلى أن الأدبيات السابقة كانت تميل إلى التركيز على الصادرات فقط. ومع ذلك، فإن نظرية الميزة النسبية تؤكد على أهمية الواردات، حيث تساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال استيراد السلع والخدمات بدلاً من إنتاجها محليًا بالتالي، يجب اعتبار الصادرات والواردات كعناصر مكملية لبعضها البعض في تقييم الأداء الاقتصادي. إن فهم العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يتطلب النظر إلى كلا الجانبين، مما يعكس أهمية الانفتاح التجاري في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة (Jay, Kenneth, 2006, p 3).

الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري يحمل العديد من الفوائد التي تعود بالنفع على اقتصاديات الدول. من أبرز هذه الفوائد هو تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية، مما يعزز الكفاءة التنافسية للمنتجات. هذا الانفتاح يؤدي إلى زيادة حجم الأسواق العالمية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول (فخري، غالب، 2019، ص 69). علاوة على ذلك، يساهم الانفتاح التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، مما يعزز من مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية. كما يتيح هذا الانفتاح فرص عمل جديدة، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة والفقر على المدى المتوسط والطويل. وبالتالي، يصبح هناك مجال أكبر للقطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية للمنافسة في السوق العالمي. كما يمكن للانفتاح التجاري أن يساهم في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية، مثل الاختلال في الميزان التجاري، ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. هذه الفوائد مجتمعة تجعل من الانفتاح التجاري استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في الدول.

الآثار السلبية للانفتاح التجاري

تواجه الدول النامية تحديات كبيرة نتيجة الانفتاح التجاري الذي شهدته التجارة الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. على الرغم من أن الانفتاح التجاري يمكن أن يساهم في زيادة النمو

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

الاقتصادي وتقليل الفقر على المدى الطويل، إلا أن له آثاراً سلبية على المدى القصير. الفقراء هم الأكثر تأثراً بنقلات الأسعار والاقتصاد، حيث يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتحمل هذه التغيرات، مما يزيد من معاناتهم ويعزز من عدم المساواة. (عبد العزيز، 2011، ص 155)

تتجلى آثار الانفتاح التجاري في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تستفيد الفئات الغنية بشكل أكبر من السياسات التجارية، بينما يعاني الفقراء من تراجع في فرص العمل والدخل. كما أن تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب الجمركية يؤثر سلباً على برامج الدعم الموجهة للفقراء، مما يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي لهم. هذا التباين في الفوائد يعكس عدم قدرة السياسات التجارية على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، فإن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تنمية غير عادلة، حيث يتم استخدامه كستار للتدخلات الخارجية التي لا تعود بالنفع على الدول النامية. على الرغم من الدعوات لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن هناك طرقاً مختلفة للتنمية يمكن أن تتبعها الدول النامية. كما أن الاعتماد على الواردات قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية الخارجية، مما يعيق النمو ويؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي (غلبين، 2004، ص 227).

المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف

سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي يعد مؤشراً مهماً على القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث يتم حسابه من خلال تعديل سعر الصرف الاسمي ليعكس تأثير التضخم. هذا التعديل يساعد في فهم كيف يمكن للعملة المحلية أن تتنافس في الأسواق العالمية، مما يؤثر على التجارة الخارجية.

من جهة أخرى، يقيس سعر الصرف الفعلي القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، ويأخذ في الاعتبار الأوزان الجغرافية للتجارة مع الشركاء التجاريين. هذا يعني أن سعر الصرف الفعلي يعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي للبلد في سياق التجارة الدولية (على وسمير، 2012، ص 50).

بشكل عام، يعتبر سعر الصرف الحقيقي وسيلة فعالة لتقييم الأسعار النسبية للسلع المحلية مقابل السلع الأجنبية، مما يسهل فهم ديناميكيات التجارة الخارجية. هذا المفهوم يعد أساسياً في تحليل

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

الميزان التجاري وأثره على الاقتصاد الوطني. إذن: يربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية لأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الآتية: -

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P} \text{ أو بصيغة أخرى } TCR = \frac{P}{E \cdot P^*}$$

حيث: -

P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي.

P*: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي.

E: سعر الصرف في الاقتصاد الأجنبي.

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

توضح الصيغة المذكورة أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي. هذا يعني أنه عندما يرتفع سعر الصرف الاسمي، ينخفض سعر الصرف الحقيقي، مما يؤثر على القوة الشرائية للعملة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي والمستوى العام للأسعار الأجنبية إلى أن ارتفاع الأسعار في الدول الأخرى يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية. وهذا يعكس تأثير التضخم العالمي على الاقتصاد المحلي. من جهة أخرى، هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والمستوى العام للأسعار المحلية، مما يعني أن زيادة الأسعار المحلية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. هذا يشير إلى أن التضخم المحلي يمكن أن يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للعملة في الأسواق العالمية.

أهمية سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يعكس قوة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية. هذا التوازن يؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية، السياحة، والاستثمار الأجنبي، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، يؤثر سعر الصرف الحقيقي على الديون الخارجية والأسعار المحلية، مما يجعله أداة مهمة في السياسة النقدية والاقتصادية. من خلال مراقبة هذا السعر، يمكن للحكومات وصانعي السياسات اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء الاقتصادي.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

أخيراً، يُعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً قوياً للتطورات الاقتصادية والمالية، حيث يمكن أن يدل على استقرار الاقتصاد أو على وجود مخاطر تضخمية. لذا، فإن فهم هذا السعر يعد ضرورياً لتقييم الوضع الاقتصادي العام في البلاد. (الغايش 2022).

طرق حساب سعر الصرف الحقيقي

تتعدد الطرق المستخدمة لحساب سعر الصرف الحقيقي، مما يتيح للمحللين الاقتصاديين اختيار الطريقة الأنسب وفقاً للبيانات المتاحة. من بين هذه الطرق، تبرز طريقة القدرة الشرائية المتوازنة التي تعتمد على مقارنة أسعار سلع معينة بين دولتين. هذه الطريقة تساعد في تحديد الفروقات السعرية وتقديم رؤية أوضح عن القيمة الحقيقية للعملة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر نظرية القوة النسبية من الطرق الفعالة، حيث تركز على تحليل العلاقة بين أسعار السلع في الدولتين وتقييم التغيرات النسبية. هذه النظرية تعكس كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية على أسعار الصرف، مما يسهل فهم الديناميكيات الاقتصادية بين الدول. (بلهوشي، الطواهري، 2020، 224).

أخيراً، تُستخدم طريقة السعر المعدل السلي، التي تعتمد على مقارنة أسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات بين الدولتين. هذه الطريقة تعزز من دقة حساب سعر الصرف الحقيقي، مما يساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة. من المهم مراعاة هذه الطرق المختلفة لفهم التأثيرات الاقتصادية بشكل شامل.

تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاقتصاد

يعتبر سعر الصرف الحقيقي عاملاً محورياً في تحديد صحة الاقتصاد واستقراره. عندما ينخفض سعر الصرف، ترتفع تكلفة المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية وتقليل القدرة الشرائية للمواطنين. هذا الانخفاض أيضاً يزيد من تكلفة الديون الخارجية، مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعزز من تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية. هذا الأمر يؤدي إلى زيادة الصادرات، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذا، فإن التغيرات في سعر الصرف الحقيقي لها تأثيرات مباشرة على التجارة الخارجية والاقتصاد بشكل عام.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال....(23-42)

بناءً على ذلك، يمكن القول إن سعر الصرف الحقيقي له تأثيرات واسعة تشمل الأسعار المحلية، الديون الخارجية، والتجارة. فهم هذه الديناميكيات يساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر فعالية ويعزز من استقرار الاقتصاد الوطني (حجاج، 2022، 165).

ثانياً: - تحليل واقع الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 - 2021م

1- تطور معدل الانفتاح الاقتصادي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانكشاف الاقتصادي، تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حسابه بنسبة قيمة التجارة الخارجية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وباستعراض معدل الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية الكلية الليبية بالنسبة للخارج خلال فترة الدراسة، يتضح أنها في اتجاه الصعود حيث ارتفعت من حوالي 24.95 % عام 2000 إلى حوالي 273.37 عام 2012 مما يوضح ارتفاع درجات الانكشاف الاقتصادي للتجارة الليبية على العالم الخارجي ويؤدي ذلك إلى تأثر الاقتصاد الليبي بالتجارة الخارجية، وبالتالي تزيد تبعيتها للخارج. بينما خلال الفترة (2013 - 2020) انخفض معدل الانفتاح التجاري بمعدلات متذبذبة أما خلال عام 2021 فنلاحظ ارتفاع هذا المعدل حيث سجل ما نسبته 440.31 مما يشير إلى ارتفاع درجات الانكشاف الاقتصادي للتجارة الليبية على العالم الخارجي.

جدول رقم (1)

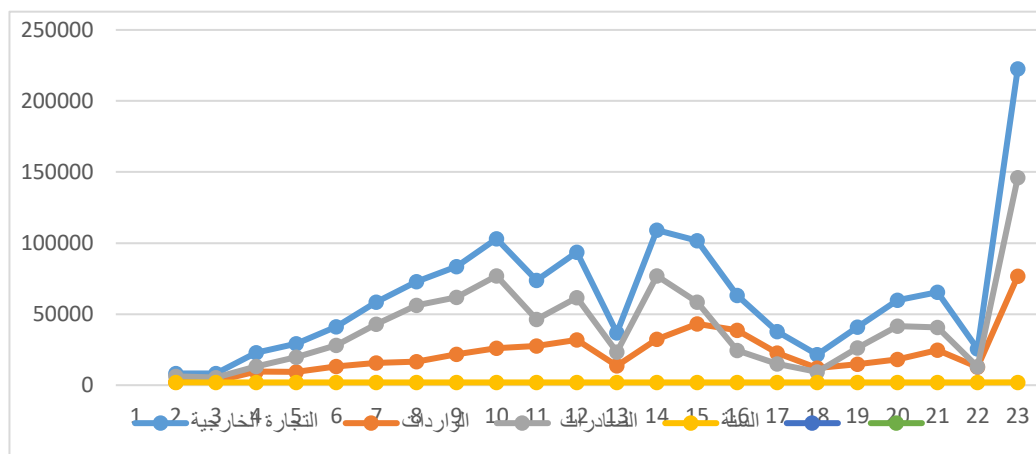
تطور وضع الانفتاح التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 - 2021م

السنة	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري
2000	6160	2106	8266	33126.8	24.95
2001	5410	2895	8305	33290.2	24.95
2002	13291	9493	22784	33163.6	68.7
2003	19720	9386	29106	37423.4	77.77
2004	27982	13110	41092	39678.8	103.56

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال (23-42)

134.34	43561.6	58519	15683	42836	2005
156.25	46583.6	72785	16659	56126	2006
170.61	48898	83424	21698	61726	2007
204.99	50228.7	102965	25938	77027	2008
148.08	49854.3	73822	27503	46319	2009
179.85	52009.9	93539	31881	61658	2010
183.25	20146.3	36918	13664	23254	2011
273.37	39922.7	109136	32243	76893	2012
91.25	111438.7	101685.5	43243	58442.6	2013
72.87	86649.2	63142.7	38632	24511	2014
45.32	83147.5	37681.4	22685	14996.9	2015
26.52	80892.6	21449	12047	9402	2016
39.35	103937.9	40894.8	14673	26221.7	2017
53.12	112442.8	59728.3	18236	41492.4	2018
66.02	99113	65431.6	24791	40640.2	2019
64.3	39904.7	25658.6	12716	12942.9	2020
440.31	50561.39	222628.9	76647	145982	2021

إعداد الباحث اعتماداً على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.



أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال (2000-2021).... (23-42)

الشكل رقم (1) تطور وضع الانفتاح التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 - 2021م

2 - تطورات سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2021م

تتطلب القدرة التنافسية للمنتجات الليبية تعديل سعر الصرف الرسمي ليعكس التغيرات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية. يُعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً مهماً، حيث يتم حسابه من خلال قسمة سعر السلعة المستوردة بالدينار على سعر السلعة المحلية. هذا التعديل يساعد في فهم كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية على القدرة التنافسية للمنتجات.

سعر السلعة المستوردة بالدينار يعتمد على سعرها بالدولار وسعر الصرف الرسمي، مما يعني أن أي تغير في سعر الصرف أو الأسعار المحلية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف الحقيقي. هذا المفهوم يعكس العلاقة بين الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، مما يساعد في تقييم الوضع الاقتصادي بشكل أكثر دقة.

بالتالي، يُعتبر سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي مؤشراً حيوياً لفهم التغيرات الاقتصادية في البلاد خلال الفترة من 2000 إلى 2021. من خلال تحليل هذا السعر، يمكن للمعنيين اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في الأسواق العالمية.

جدول رقم (2)

سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي خلال الفترة 2000 - 2021

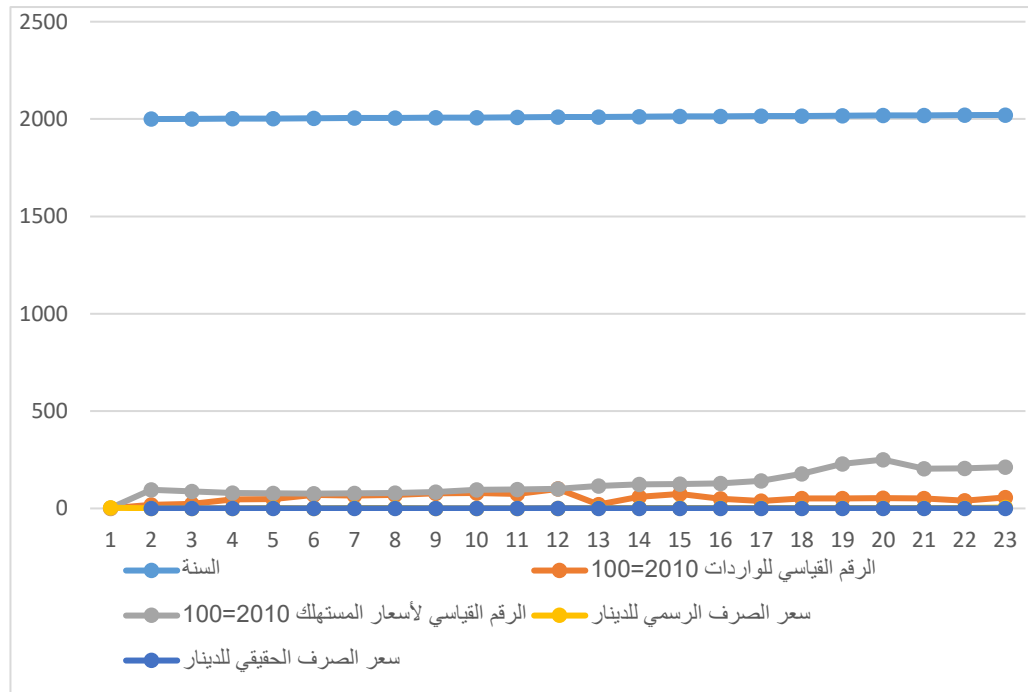
السنة	الرقم القياسي للواردات 100=2010 1	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2010 2	سعر الصرف الرسمي للدینار 3	سعر الصرف الحقيقي للدینار $\frac{3 \times 1}{2} = 4$
2000	18.56	95.69	0.546	0.106
2001	23.06	87.21	0.647	0.171
2002	46.27	78.58	1.217	0.717
2003	48.45	77.04	1.309	0.823
2004	68.70	75.27	1.25	1.141
2005	66.67	77.50	1.355	1.166
2006	70.11	78.58	1.289	1.150
2007	77.91	83.44	1.227	1.146
2008	79.51	95.30	1.252	1.044
2009	73.79	97.61	1.241	0.938

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

1.241	1.241	100.00	100.00	2010
0.222	1.263	115.87	20.35	2011
0.615	1.259	122.96	60.08	2012
0.733	1.256	126.12	73.64	2013
0.517	1.339	129.20	49.90	2014
0.382	1.397	141.91	38.76	2015
0.381	1.339	178.66	50.79	2016
0.312	1.397	229.51	51.20	2017
0.292	1.395	250.85	52.44	2018
0.348	1.400	203.62	50.68	2019
0.263	1.340	206.63	40.55	2020
1.214	4.608	212.40	55.96	2021

إعداد الباحث اعتماداً على: 1- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

1- مركز الإحصاء الليبي مؤشرات التجارة الخارجية أعداد مختلفة.



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات الجول السابق

الشكل رقم (2)

سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي خلال الفترة 2000 - 2021

ثالثاً: قياس أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري ومؤشر الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية :

$$TCR = \alpha + \beta_1 FDI + \beta_2 TOT + \beta_3 OPEN + ut \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

(TCR): سعر الصرف الحقيقي

(FDI): الاستثمار الأجنبي المباشر

(TOT): معدل التبادل التجاري

(OPEN) : مؤشر الانفتاح التجاري

(α , β) : ثوابت النموذج

(U_t): حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية **Unite root test**

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس - بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا.

وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (2,1) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

Table-3. Augmented Dickey and Fuller (ADF) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراره السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

FDI	0.5409	0.6556	0.6107	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
OPEN	0.0870	0.1009	0.0732	0.0040	0.0131	0.0002	عند الفرق الأول
TOT	0.9789	0.8318	0.02089	0.0017	0.0073	0.0002	عند الفرق الأول
TCR	0.1176	0.1175	0.4998	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

Table-4. Phillips Perron (PP) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	السلسلة
FDI	0.5409	0.6556	0.6939	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
OPEN	0.2674	0.3897	0.0632	0.0047	0.0027	0.0002	عند الفرق الأول
TOT	0.9855	0.8619	0.1866	0.0018	0.0053	0.0002	عند الفرق الأول
TCR	0.1001	0.1457	0.3088	0.0000	0.0003	0.0000	عند الفرق الأول

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرات (TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرات (TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference) .

اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

بتطبيق اختبار التكامل المشترك للمتغيرات بين (TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN)، وبما أنهم متكاملة من نفس الرتبة فإننا بالإمكان نستطيع أن نثبت أو ننفي أن هناك علاقة بين السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات في الأجل الطويل من عدمه وذلك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك.

ومن خلال تطبيق منهجية اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك تحصلنا على النتائج التي كما هي موضحة بالجدول التالي: -

Table-5. Cointegration Rank Test (Trace Statistic)

Hypothesized		Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	
None *	0.892026	98.27897	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.779655	55.98759	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.64415	27.24893	15.49471	0.0006
At most 3 *	0.330288	7.61725	3.841466	0.0058

Table-6. Cointegration Rank Test (Max-Eigen)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	
None *	0.892026	42.29138	27.58434	0.0003
At most 1 *	0.779655	28.73866	21.13162	0.0035
At most 2 *	0.64415	19.63168	14.2646	0.0064
At most 3 *	0.330288	7.61725	3.841466	0.0058

تبين النتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم (5) إحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) أن هناك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين (TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN)، كما تبين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم (6) إحصائية اختبار القيم العظمى (Max-Eigen) كذلك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين هذا المتغيرات، وبذلك يمكننا القول بأن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري ومؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي.

Table-7. Cointegration vector of Libya

1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	−285.8963
Normalized Cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
TCR	FDI	TOT	OPEN
1	0.000304	0.045487	−0.019784

اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

	-0.000099	-0.00481	-0.00295
--	-----------	----------	----------

وفقاً للجدول (5 ، 6 ، 7) يمكننا استخلاص معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل بين

(TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN)، على النحو التالي:

$$(TCR) = C(1) * (TCR(-1) + 0.000303872814119 * FDI(-1)$$

$$+ 0.0454867495827 * TOT(-1) - 0.0197841902386 * OPEN(-1) -$$

$$4.27862570077) \dots\dots\dots (2)$$

ويشير التكامل المشترك إلى علاقة ثابتة طويلة المدى يعتمد فيها سعر الصرف الحقيقي على الانفتاح التجاري. وهذا يعني أن الزيادة الدائمة بنسبة 1% في مستوى الانفتاح التجاري تؤدي إلى انخفاض مستوى سعر الصرف الحقيقي بمقدار 0.02 -.

وإذ تشير قيمة 4.3- من معامل تصحيح الخطأ إلى أن حركة الاقتصاد قد عاد بنسبة 427.86 % إلى التوازن بعد العودة إلى التوازن الطويل الأمد، بعد تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري ومؤشر الانفتاح التجاري. ومن ناحية أخرى، تشير النتائج أيضاً إلى أن سعر الصرف الحقيقي يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري ومؤشر الانفتاح التجاري.

تشير معلمة مؤشر الانفتاح التجاري السلبية إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي. هذا يعني أنه كلما زادت نسبة الانفتاح التجاري، انخفض سعر الصرف الحقيقي. تتوافق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية المعروفة، التي تقترض أن الانفتاح التجاري يعزز من التنافسية ويؤثر على قيمة العملة. وبالتالي، فإن زيادة الانفتاح التجاري يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام. تدعم الدراسات التجريبية هذه العلاقة، مما يعزز من فهمنا لكيفية تأثير السياسات التجارية على أسعار الصرف. لذا، فإن تحليل هذه المؤشرات يمكن أن يكون له تأثير كبير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تشير المعلمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود علاقة عكسية بينه وبين سعر الصرف الحقيقي. عندما يرتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، مما يتماشى مع المبادئ الاقتصادية المعروفة. تعتبر هذه العلاقة مهمة لفهم كيفية تأثير الاستثمارات الخارجية على الاقتصاد المحلي. فزيادة الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تعزز من القوة الشرائية للعملة المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد بشكل عام. وبالتالي،

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

يمكن القول إن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استراتيجية فعالة لتحسين سعر الصرف الحقيقي، مما يسهم في استقرار الاقتصاد الوطني وزيادة جاذبيته للاستثمارات المستقبلية. تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ولكن هذه العلاقة غير معنوية. هذا يعني أن التغيرات في معدل التبادل لا تؤدي إلى تأثيرات واضحة على سعر الصرف.

تدعم هذه النتائج النظريات الاقتصادية التي تشير إلى أن التأثيرات بين هذين المتغيرين ليست قوية أو واضحة. وبالتالي، فإن الاعتماد على معدل التبادل كعامل مؤثر في تحديد سعر الصرف قد يكون غير دقيق.

تقدير العلاقة بين (TCR) و (FDI) و (TOT) و (OPEN) في المدى القصير بأسلوب (VEC)
ولما كانت هناك العلاقة أحادية على الأقل في المدى الطويل بين متغيرات هذه الدراسة فإنه بالإمكان تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات بالمدى القصير وذلك بأسلوب تصحيح الخطأ (VEC) إذ يوضح النموذج التالي العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي في المدى القصير.

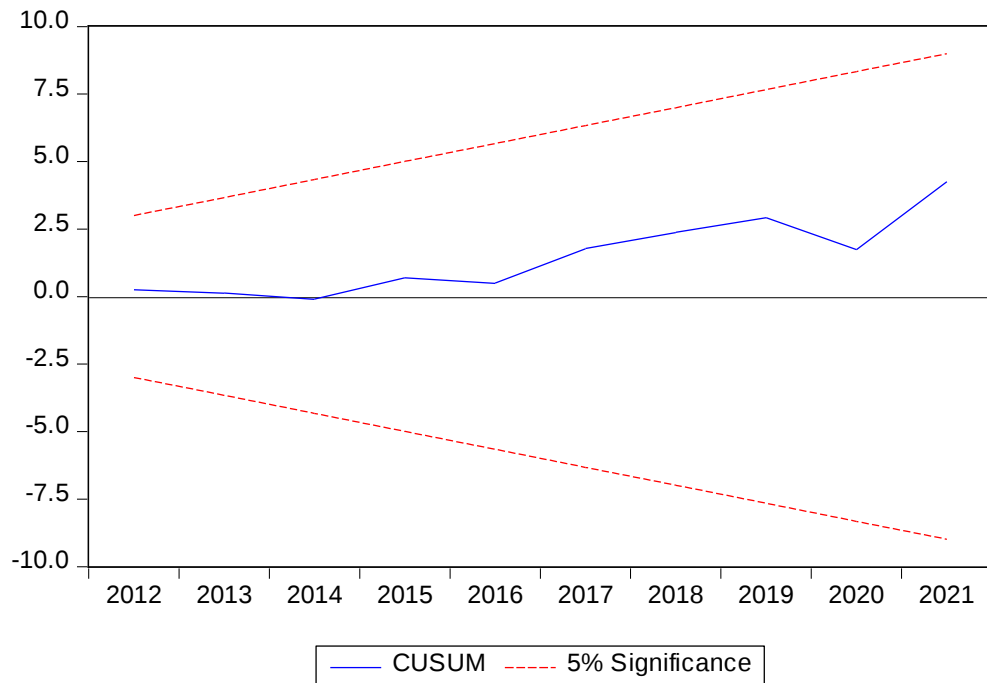
$$D(TCR) = C (2) *D (TCR (-1)) + C (3) *D (TCR (-2)) + C (4) *D (FDI (-1)) + C (5) *D (FDI (-2)) + C (6) *D (TOT (-1)) + C (7) *D (TOT (-2)) + C (8) *D (OPEN (-1)) + C (9) *D (OPEN (-2)) \dots\dots\dots (3)$$

وبتقدير المعادلة (3) نحصل على المعادلة التالية:

$$D(TCR) = - 0.362088491043 *D (TCR (-1)) + 0.627141979695 *D (TCR (-2)) - 0.000114587676213 *D (FDI (-1)) - 0.000148961342131 *D (FDI (-2)) - 0.00982246968061 *D (TOT (-1)) + 0.00189637498293 *D (TOT (-2)) + 0.00576710945666 *D (OPEN (-1)) + 0.00358307021992 *D (OPEN (-2)) + 0.000946594627948 \dots\dots\dots (4)$$

$$R^2 = 0.75, D.W.test = 1.30, F-Statistic = 37.98, P (F-Statistic= 0.000000)$$

ومن نتائج تقدير هذه العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي بالمدى القصير تبين أن هناك علاقة إحصائية عند 1% وذلك بين سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري أي أن الانفتاح التجاري الإيرادات النفطية للسنة الماضية مرتبطة، وطبيعة هذه العلاقة طردية تزايدية.



الشكل رقم (3) يوضح اختبار لاستقرار "Stability" للدالة في المدى القصير

رابعاً: النتائج والتوصيات

1- النتائج:

أ- أوضحت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري ومؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي.

ب- أظهرت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين سعر الصرف الحقيقي (TCR) والانفتاح التجاري (OPEN) أن كلا المتغيرين مؤثران في المدى الطويل وأن حركة الاقتصاد قد يعود إلى التوازن بنسبة 427.86% - بعد العودة إلى التوازن في المدى الطويل.

ج- ومن نتائج تقدير هذه العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي بالمدى القصير تبين أن هناك علاقة إحصائية عند 1% وذلك بين سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري أي أن الانفتاح التجاري للسنة الماضية مرتبطة، وطبيعة هذه العلاقة طردية تزايدية.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

د- وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي. هذا يعني أنه كلما زادت نسبة الانفتاح التجاري، انخفض سعر الصرف الحقيقي. تتوافق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية المعروفة، التي تفترض أن الانفتاح التجاري يعزز من التنافسية ويؤثر على قيمة العملة. وبالتالي، فإن زيادة الانفتاح التجاري يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام. تدعم الدراسات التجريبية هذه العلاقة، مما يعزز من فهمنا لكيفية تأثير السياسات التجارية على أسعار الصرف. لذا، فإن تحليل هذه المؤشرات يمكن أن يكون له تأثير كبير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

هـ- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي. عندما يرتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، مما يتماشى مع المبادئ الاقتصادية المعروفة. تعتبر هذه العلاقة مهمة لفهم كيفية تأثير الاستثمارات الخارجية على الاقتصاد المحلي. فزيادة الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تعزز من القوة الشرائية للعملة المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد بشكل عام. بالتالي، يمكن القول إن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استراتيجية فعالة لتحسين سعر الصرف الحقيقي، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني وزيادة جاذبيته للاستثمارات المستقبلية.

و- وجود علاقة طردية بين معدل التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ولكن هذه العلاقة غير معنوية. هذا يعني أن التغيرات في معدل التبادل لا تؤدي إلى تأثيرات واضحة على سعر الصرف.

تدعم هذه النتائج النظريات الاقتصادية التي تشير إلى أن التأثيرات بين هذين المتغيرين ليست قوية أو واضحة. وبالتالي، فإن الاعتماد على معدل التبادل كعامل مؤثر في تحديد سعر الصرف قد يكون غير دقيق.

2- التوصيات:

- أ- من أجل تحقيق التأثيرات المرجوة من الانفتاح التجاري، يجب على ليبيا أن تعتمد على سياسة تركز على متغير سعر الصرف الحقيقي الذي يعمل على تشجيع الصادرات ويقلل من الواردات.
- ب- كما توصي الدراسة الحكومة بتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار الحكيم في القطاع الحقيقي لتوجيه الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية مثل أسعار النفط العالمية.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

- ج- العمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة الدولية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية في ليبيا
- د- تصحيح واستقرار سعر الصرف الحقيقي إذ يعتبر من أهم الشروط لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي، والتي ستؤدي حتما إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي.

المراجع

- 1- بلهوشي عبد المؤمن، الطواهري أنيس أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة من (2006-2018) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2020.
- 2- روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004.
- 3- سامر محمد فخري، انمار غالب، دراسة أثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38 العدد 124، 2019، 4-
- الشيماء حامد حجاج، سياسات النقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، 2022.
- 5- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة بشار، الجزائر، العدد الثامن، 2010.
- 6- لزعر على وآيات يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة الجزائر، 2012.
- 7- مسعد الغايش، حدود سعر الصرف المثلي الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلة السياسة والاقتصاد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2022.
- 8- مصرف ليبيا المركزي؛ تقارير سنوية
- 9- مركز الإحصاء الليبي مؤشرات التجارة الخارجية أعداد مختلفة
- 10- Boris Pleskovi, Nicholas Stern, annual world bank conference on development economics 2003: The new reform agenda, World Bank Publications, 2003.
- 11- Jay Squalli, Kenneth Wilson, a new approach to measuring trade openness, Working Paper No. 06-07, May 2006.
- 12- Judith Myrle Dean, Seema Desai, James Riedel, trade policy reform in developing countries since 1985: areview of the evidence, World Bank Publications, Washington, 1994.
- 13- Moazzem Hossain, Rajat Kathuria, Lyanatul Islam, south Asian economic development, second edition, Taylor & Francis e -Library, 2010.

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال(23-42)

14- Ronald I. McKinnon, the order of economic liberalization: financial control in the transition to a market economy, second edition, the Johns Hopkins University Press, 1993.

15- Boris Pleskovi, Nicholas Stern, annual world bank conference on development economics 2003: The new reform agenda, World Bank Publications, 2003.